اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

انتبهوا . . البنك المركزي في خطر !

ليعرف الرأي العام ان البنك المركزي العراقي في خطر بسبب السطوة الحكومية عليه ، في وقت ان جميع البنوك المركزية في العالم لا تخضع للسيطرة الحكومية إلا فيما يتعلق بعملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

ويعرف الرأي العام جيداً ان السياسة النقدية في العراق تعد السياسة الوحيدة الناجحة من السياسات الاقتصادية بحكم معطيات الواقع المعيش وليس من سبيل التنظير أو الطوباوية الاقتصادية ، حيث شهدت السنوات الست الماضية استقراراً ملحوظاً ولافتاً للنظر في سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية ، وقد تحدثنا كثيراً بشأن هذا الموضوع في مقالات وأعمدة صحفية سابقة ، وقلنا ان السياسة النقدية التي انتهجها البنك المركزي العراقي أفضت الى هذا الاستقرار والذي انتهى الى انخفاض تدريجي في مستويات التضخم من ٣٦٪ عام ٢٠٠٣ الى ٢٪ نهاية عام ٢٠١٠ ، فضلاً عن قدرة البنك المركزي على تمويل التجارة الخارجية من العملة الأجنبية ولاسيما الدولار الأمريكي عن طريق المزاد اليومي العلني الذي نظمه البنك المركزي واشرف عليه طيلة السنين السبعة الماضية .

وهذه السياسة النقدية أنتجت احتياطيا نقديا أجنبيا تجاوز حاجز الـ ٦٠ مليار دولار كغطاء للعملة المحلية التي أخذت شيئاً فشيئاً تتعافى وتعيد ثقة المستهلك بها كعملة قوية لها قيمتها النقدية كمنافس للعملة الأجنبية ولاسيما الدولار .

ويقيناً أن هذه الأمور تحسب للبنك المركزي ، ومن يختلف معي ويدعي خلاف ذلك ، فأعتقد انه يجافي الحقيقة ولا يتعامل مع معطيات الواقع وإفرازاته الايجابية ، على الرغم من وجود ملاحظات على عمل البنك لكنها لا توازي النجاح الآخر ، مع الإشارة أنني ليس في معرض الدفاع المجرد الخالي من الحقائق العلمية والعملية عن مؤسسة اقتصادية مثل البنك المركزي العراقي ، ولكن ما يتعرض له المركزي من اتهامات وادعاءات وضغط يدعونا لان نضع الحقائق أمام الرأي العام ، حيث ان هذه النجاحات من الطبيعي ان تكون وراءها كوادر مهنية مقتدرة وكفوءة تقود هذه المؤسسة الاقتصادية الغاية في الأهمية ، حيث طالعتنا الأخبار أو كواليسها ان النية تتجه لإقالة محافظ البنك المركزي العراقي سنان الشبيبي ، بعد ان منع التمديد الثاني لنائبه مظهر محمد صالح بقرار حكومي من الامانة العامة لمجلس الوزراء ، وهاتان الكفاءتان هما مهندسا السياسة النقدية الناجحة في العراق ، والجميع يعرف امكانيتهما واستقلاليتهما ودورهما في ملف الديون وعلاقة العراق مع المنظمات الاقتصادية الدولية فضلاً عن سمعتهما الدولية في هذا الاتجاه .

ولان الشبيبي وصالح أيضاً هما قامتان اقتصاديتان مهمتان في البلد ، نتحدث بهذه الصراحة ونقول ان العراق يتجه حالياً لإفراغ مؤسساته الاقتصادية من الكفاءات على قلتها وعلى هجرة وعدم عودة الكثير منها ممن يملؤون اصقاع الأرض .

انتبهوا سادتي ، فإن البنك المركزي العراقي في خطر !

في ظل الانتقادات الموجهة للمشروع

الأعرجي لـ (المدى): عقبات قانونية وأخرى لوجستية تقف حائلاً أمام سرعة تنفيذ بسماية

□ بغداد /احمد عبدربه

مخطط مشروع بسماية (ارشيف)

قال رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار سامي الاعرجي لـ (المدى): ان دراسة مشروع بسماية بشكل دقيق سبب تأخراً طبيعياً كونه من اكبر المشاريع بالشرق الأوسط بالإضافة الى إعادة النظر في المواد القانونية والقضايا الفنية المتعلقة حتى لا تكون نقاط ضعف في العقد .

وعزا عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب عبد الحسين عبطان اسباب التأخر الى وجود ثغرات كبيرة في هذا المشروع.

وقال عبطان لـ (المدى): إن الاستثمار بشكل عام يعاني من مشاكل عديدة كالبيروقراطية الموجودة في الدوائر المختصة مع عدم وجود منظومة للاستثمار فضلاً عن ضعف التأمين بالمصارف. داعياً الى تشكيل هيئة عليا للاستثمار تنضوي تحت لوائها جميع الوزارات.

من جانبه افاد المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ في بيان صحفي إن مجلس الوزراء قرر بجلسته الاعتيادية تخويل رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وكالة سامي الاعرجي صلاحية توقيع العقد بصيغته المعدلة ومنح إجازة الاستثمار بموجب قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ المعدل لتنفيذ مشروع مدينة بسماية، مبيناً أن التخويل تضمن الأخذ بنظر الاعتبار رأي الدائرة القانونية في الأمانة العامة للمجلس وإقرار جميع التوصيات المقدمة من الهيئة وتتولى التنسيق مع الجهات القطاعية.

وكانت هيئة الاستثمار الوطني اتفقت في (١٣ آب ٢٠١١) مع شركات كورية وأميركية لبناء ٢٠٠ ألف وحدة سكنية في بغداد والبصرة، من أصل مليون وحدة تسعى لتنفيذها لنهاية عام ٢٠١٤، وافتتحت الهيئة في (٢٥ أيلول ٢٠١١) باب التسجيل وعبر موقعها الالكتروني على هذه الوحدات السكنية، بعد أن بينت أن أولوية التسجيل ستكون للموظفين ومن ثم المتقاعدين ومن ثم المواطنين إلا أن التنفيذ تأخر، وعزاه رئيس هيئة الاستثمار إلى المفاوضات الأخيرة مع الشركة الكورية المنفذة.

في غضون ذلك توقعت الخبيرة الاقتصادية إكرام عبد العزيز انخفاض أسعار العقارات في الأشهر المقبلة لتمكين المواطن من إيجاد سكن بأسعار منخفضة.

وقالت عبد العزيز بحسب(الوكالة الاخبارية للإنباء): إن أسعار العقارات ستشهد انخفاضاً بسبب المساعي الجادة في تنفيذ المشاريع كمشروع بسماية السكني الذي سينفذ قريبا ويضم (١٠٠) ألف وحدة سكنية كدفعة أولى و يضم مليون وحدة سكنية.

وأضافت: أن هذا المشروع سيخفض أسعار العقارات، خاصة مع وجود صندوق الإسكان الذي يقرض المواطن ويساعده على شراء عقار سكني

وبينت: هناك مشاريع واعدة قيد الانجاز وستدفع في الأشهر القادمة باتجاه انخفاض أسعار العقارات السكنية.

وتظهر أزمة السكن واضحة المعالم في جميع محافظات العراق بالرغم من إقامة مشاريع سكنية ذلك لكثرة السكان ولعدم استيعاب المناطق المخصصة حيث يظهر بناء منازل بصورة عشوائية في مناطق غير صالحة للسكن في الجزرات الوسطية والأراضي الزراعية والتجاوزات وغيرها تحتاج الى بناء وحدات سكنية لاستيعاب السكان.

توقعات بارتفاع النمو الاقتصادي في العراق إلى 12 % خلال العام الحالي

□ بغداد /المدى

توقعت المنظمة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أن يحقق اقتصاد العراق خلال عام ٢٠١٢ نسبة نمو تتجاوز ١٢٪ ، تعد الأولى عربياً، فيما رجحت أن يتجاوز متوسط الدخل السنوي للمواطن العراقي الـ٣٠٠٠ دولار.

وقالت المنظمة بحسب السومرية نيوز إن معدل النمو الاقتصادي المتوقع للعراق خلال عام ٢٠١٢ سيبلغ نحو ١٢,٦٪ وهو الأول عربياً مبينة أنه من المتوقع أن تأتي قطر في المرتبة الثانية بنسبة نمو تبلغ نحو ٦٪.

وأضافت المنظمة أن العراق حقق نسبة نمو خلال عام ٢٠١١ بلغت نحو ٩,٦٪، مشيرة إلى أن "متوسط الدخل السنوي للمواطن العراقي خلال عام ٢٠١٢ سيبلغ نحو ٣٣٠٦ دولارات".

ورجحت المنظمة أن "تحل موريتانيا ثالثة بنسبة نمو ٥,٧٠٪، وجيبوتي رابعة بنسبة نمو بلغت ٥,١٠٪، فيما سيحتل المغرب والكويت المركز الخامس بنسبة ٤,٦٪".

ولفتت المنظمة إلى أن "مصر وسوريا ستسجلان النمو الأقل عربيا بنسبة ١,٨٪ و١,٥٪ على التوالي"، فيما توقعت أن "يسجل السودان نمواً سلبياً بنسبة ٠,٤٪، وأن يتراجع نمو اليمن بنسبة ٠,٥٪".

وتعد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي أسست في عام ١٩٧٤ بموجب اتفاقيات وقعت بين بعض الدول العربية من المؤسسات العربية الإقليمية المختصة بالمجال الاقتصادي، وتضم في عضويتها جميع الدول العربية باستثناء جمهورية جزر القمر، وتتخذ المؤسسة من الكويت مقراً دائما لها، ولديها مكتب إقليمي في مدينة الرياض بالسعودية.

وكانت وزارة التخطيط قد أعلنت في آذار ٢٠١٢، أن نسبة النمو في العراق بلغت عام ٢٠١١ نحو ٨,٥٪ مقابل ٥,٨٪ في العام ٢٠١٠.

يذكر أن العراق أطلق في شهر أيار من عام ٢٠١٠ خطة التنمية الوطنية الخمسية ٢٠١٠-٢٠١٤، خلال حفل نظمته وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تحت شعار نحو اقتصاد عراقي متنوع ومستدام. وتهدف الخطة إلى تقليص الفوارق والحواجز بين مناطق الحضر والريف، وإنشاء البنية التحتية وتأمين الخدمات الاجتماعية والوظائف، وزيادة الناتج المحلي بنسبة ٩,٣٨ بالمئة كمعدل نمو سنوي خلال مدة الخطة مع العمل على تنويع الاقتصاد والذي يعتمد حالياً على واردات النفط.

مشيرين الى عدم تجاوز معدلات النمو في ثمانينيات القرن الماضي ١٪ سنويا في أحسن الأحوال مقابل نمو سكاني يقارب ٣٪، بسبب ضعف النمو في تلك المرحلة وتخصيص موارد البلاد والقروض الخارجية لدعم المجهود الحربي.

وقالوا إن نسبة النمو تناهز ٥٪ سنويا، وهي أقل مما هو مخطط له لمرحلة ٢٠١٠-٢٠١٤ إذ تم استهداف بلوغ نسبة ٩,٤٪ سنويا.

انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية

□ بغداد /المدى

انخفض مؤشر سوق العراق للأوراق المالية بنسبة ٠,٢٠ بالمئة مسجلا ١١٧,٠١ نقطة.

وجرى خلال الجلسة تداول أسهم ٤٦ شركة مساهمة من أصل ٨٥ شركة مدرجة الكترونيا ، وارتفعت أسعار أسهم ١٢ شركة ، وانخفضت أسعار أسهم ١٧ شركة منها ، فيما حافظت ١٧ شركة أخرى على أسعار أسهمها.وتجاوز عدد الأسهم المتداولة في جلسة اليوم ٦٣٣ مليون سهم بقيمة مليار و٥٦١ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٦٣٧ عقد تداول.وشهد القطاع المصرفي تداول اسهم ١٢ شركة ، انخفضت اسعار اسهم ٦ شركات منها ، و حافظت ٦ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٢٢٠ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٣٢٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١١٤ عقد تداول.اما قطاع التأمين فشهد تداول أسهم ٤ شركات ارتفعت اسعار اسهم ٣ منها وحافظت الاخرى على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٩ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ١١ عقد تداول.اما قطاع الاستثمار فشهد تداول اسهم شركة واحدة حافظت على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٣٩٦ الف سهم بقيمة تجاوزت ٢٣٨ الف دينار تحققت من خلال تنفيذ عقد تداول واحد .اما قطاع الخدمات فشهد تداول اسهم ٧ شركات انخفضت اسعار اسهم ٥ منها وارتفعت اسهم شركة واحدة وحافظت الاخرى على اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ١٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٧٤ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨٢ عقد تداول.اما القطاع الصناعي فشهد تداول اسهم ١٢ شركة ، انخفضت اسعار اسهم ٣ شركات ، وارتفعت اسعار اسهم ٣ شركات ، وحافظت ٦ شركات على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ٣٢٨ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ٦٠٠ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٣٣ عقد تداول. وشهد قطاع الفنادق تداول اسهم ٨ شركات ، انخفضت اسعار اسهم ٣ شركات ، وارتفعت ٣ اخرى ، وحافظت شركتان على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق ٦ ملايين سهم بقيمة تجاوزت ١٢٩ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٦٤ عقد تداول.

اما قطاع الزراعة فشهد تداول اسهم شركتين ارتفعت اسعار اسهمها وتجاوز عدد الاسهم المتداولة ٤٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٤١٠ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ٣٢ عقد تداول. وجرى تنفيذ ٨ عقود شراء للمستثمرين غير العراقيين في قطاعات المصارف والصناعة والخدمات ، فيما جرى تنفيذ ٩ عقود بيع في قطاعي الخدمات والفنادق.

النجف ونينوى تتلفان كميات كبيرة من المواد الغذائية الفاسدة

□ النجف -نينوى /عامر العكايشي _وكالات

أتلفت محافظة النجف ونينوى كميات كبيرة من المواد الغذائية لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

وقال مصدر مخول في المديرية العامة لشرطة النجف لـ (المدى) :قامت مفارز مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية بإتلاف أكثر من (١٣) طنا من المواد الغذائية غير الصالحة للاستهلاك البشري والتي تحمل مختلف المناشئ العالمية مشيراً الى اغلاق أكثر من (٥٠) محلا تشمل مطاعم وأسواقا وكافتيريات لكونها غير مستوفية للشروط الصحية.

في الوقت نفسه أتلفت شعبة الرقابة الصحية التابعة إلى دائرة صحة نينوى اكثر من طن ونصف من المواد الغذائية الصلبة لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري في مدينة الموصل.

وتشهد بعض المحافظات بين فترة و أخرى إحراقا للمواد الغذائية التالفة و غير الصالحة للاستهلاك البشري من قبل مديريات الصحة فيها بسبب دخول هذه المواد بكميات كبيرة بسبب عدم ضبطها على الحدود من قبل جهاز التقييس و السيطرة النوعية.

وقال مصدر في صحة نينوى بحسب (الفرات نيوز) إن شعبة الرقابة الصحية في المحافظة نفذت حملة واسعة في أسواق الموصل لحصر المحال والمعامل التي لا تلتزم بالشروط الصحية حيث تم اغلاق وفرض غرامات مالية على نحو ٣٣ معملا ومحلا تجاريا منها معامل لصنع الحلويات وأخرى للمرطبات وسط مدينة الموصل".

مبينا أن الفرق الصحية تمكنت من إتلاف أكثر من ○طن ونصف□ من المواد الغذائية الصلبة وكذلك بحدود (١٠٠٠) لتر من المواد السائلة غير الصالحة للاستهلاك البشري.

ويذكر أن الأسواق العراقية تشهد انتشارا واسعا للبضائع الفاسدة بسبب عدم السيطرة على دخول المواد الغذائية من قبل دائرة التقييس و السيطرة النوعية و إدخال الكثير من التجار ذوي النفوس الضيقة المواد الفاسدة إلى البلد بسبب انخفاض أسعارها.